تعيين سبت بن سبت أميناً عاماً للمنظمة اعتباراً من مارس 2020

مجلس وزراء «أوابك» يعقد اجتماعه الثالث بعد المئة في الكويت

عقد مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) اجتماعه الثالث بعد المائة في الكويت برئاسة الشيخ محمد آل خليفة، وزير النفط في مملكة البحرين، ووافق أعضاء المنظمة على تعيين علي سبت بن سبت، أميناً عاماً للمنظمة لمدة 3 سنوات اعتباراً من أول شهر مارس 2020.

وشدد الشيخ محمد آل خليفة على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في ما يحقق أهداف المنظمة في مختلف أوجه النشاطات المتعلقة بالصناعة البترولية لما في ذلك مصلحتها وتطلعات شعوبها.

وذكر انه تم مناقشة واقرار المواضيع المدرجة حيث تم المصادقة على محضر الاجتماع الثاني بعد المائة لمجلس وزراء المنظمة الذي عُقد على مستوى المندوبين في دولة الكويت بتاريخ 27 أبريل 2019 وأطلع على نتيجة تحكيم الجائزة العلمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) لعام 2018 وموضوعها (البحوث الاقتصادية ذات العلاقة بالجوانب المختلفة للبترول والطاقة ومن ضمنها الامدادات والاستهلاك والأسعار).

وأوضح انه الاجتماع قرر حجب الجائزة الأولى، فيما تم منح الجائزة الثانية وقدرها 5 آلاف دينار للبحث المعنون "أثر أسعار النفط على العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية في الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول" والتي اعدتها أمينة محمد علي، من مملكة البحرين.

رئيس المنظمة الشيخ محمد آل خليفة

جانب من الاجتماع

وأشار الى انه تم اعتماد مشروع الميزانية التقديرية للمنظمة (الأمانة العامة والهيئة القضائية) لعام 2020، وتعيين مكتب البسام وشركاه مدققاً لحسابات المنظمة (الأمانة العامة والهيئة القضائية) لعام 2020 وقرر تكليف المكتب التنفيذي بتقديم خطة لتفعيل وتطوير دور المنظمة يتم عرضها على اجتماع مجلس الوزراء، وقيام الأمانة العامة بتقديم الدعم المطلوب للمكتب التنفيذي للقيام بمهامه خلال عام 2020، فيما تم تمديد الفترة التي عهد خلالها لجمهورية العراق بالإشراف على معهد النفط العربي للتدريب لمدة سنتين اعتباراً من 1 يناير 2020.

وذكر الشيخ محمد آل خليفة ان الاجتماع اطلع على تقارير نشاط الأمانة العامة للمنظمة في الدراسات التي أنجزتها الأمانة العامة خلال عام 2019 حيث تم انجاز 10 دراسات فنية واقتصادية حول النفط والطاقة واطلع على تقرير الأمانة العامة للمنظمة حول "الأوضاع البترولية العالمية" ومتابعة شؤون البيئة وتغيّر المناخ، والتي من أهمها مخرجات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيّر المناخ (COP-25) والذي عُقد في مدينة مدريد، مملكة أسبانيا، خلال الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2019، بالإضافة إلى سير العمل في بنك المعلومات وتطوير نشاطاته والفعاليات التي نظمتها والتي شاركت فيها الأمانة العامة خلال النصف الثاني من عام 2019، وقد بلغت 23 فعالية.

كما اطلع الاجتماع على التقرير السنوي الذي استعرض نشاط الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة خلال عام 2018 والنصف الأول من عام 2019، وأحيط علماً بنتائج الاجتماع التنسيقي السنوي الثامن والأربعون لتلك الشركات الذي عُقد في مدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية، بتاريخ 28 أكتوبر 2018 والتي جاء فيها الاستمرار في التنسيق والتعاون بين هذه الشركات في المجالات المتعلقة بنشاطاتها.

هذا وستتولى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة الدورة القادمة لمجلس الوزراء والمكتب التنفيذي للمنظمة، وذلك لمدة عام اعتباراً من أول شهر يناير 2020.

أكد وجود اتفاق بين البلدين سيتم الافصاح عنه قريباً

الفاضل: «المنطقة المقسومة» بين الكويت والسعودية تعود لطبيعتها بنهاية 2019

د.خالد الفاضل

توقع وزير النفط وزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل أن تعود الأمور لطبيعتها فيما يخص المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية بنهاية 2019، حيث ان الامور يتم دراستها بين الدولتين وهناك شبه اتفاق بين البلدين وهو محور اهتمام السعودية والكويت وسيتم الافصاح عنه في القريب العاجل فور ان يكون هناك اتفاق عليه.

وبين الفاضل في تصريحات أن أسعار النفط مستقرة حاليا والدراسات تفيد استمرار استقرارها في النصف الاول من 2020، مشيرا الى ان قرار منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" بتعميق خفض الانتاج اعتبار من يناير 2020 بنحو 500 ألف برميل يوميا سيكون له انعكاسات جيدة على الاسعار، وهناك بدوار جيدة للتعاون الامريكي الصيني فيما يخص العلاقات التجارية بين البلدين سوف تنعكس على الاسعار.

وذكر الفاضل ان اسعار النفط عادة ما تشهد انخفاضا في الربع الاول من العام ولكن الدراسات تفيد بان هناك استقرار في اسعار النفط وتطلعات جيدة بالاستقرار حتى الربع الثاني من العام.

وفي سؤال حول التقرير الذي نشرته الفاينننشال تايمز بان هناك دول خليجية ستخفض أسعار النفط أثناء الانتخابات الأميركية ذكر الفاضل ان هذا التقرير تحليلي قائلا: " لا أرى بان يكون هناك دور لأي دولة في تخفيض أو رفع اسعار النفط لاسيما وان الاسعار مرتبطة بسياسة العرض والطلب على السوق النفطية".

وحول استيراد الغاز من العراق قال الفاضل ان الاتفاق في مرحلته الاولى من خلال توقيع العقد مع الاستشاري، ويتم حاليا عقد دراسات سيتم تسليمها الى الكويت والعراق لدراستها وتنفيذها على ارض الواقع.

هذا وقد أكد د.خالد الفاضل في كلمته خلال الاجتماع أن الطاقة الاحفورية ستبقى محور الاهتمام العالمي اذ ستشكل نحو 75 بالمئة من مزيج الطاقة العالمي بحلول عام 2035 وفقا لتوقعات منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

وشدد الفاضل، خلال كلمته أمس في الاجتماع ال103 لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، على أهمية استمرار الجهود المشتركة لضمان استقرار اسواق النفط خلال الفترة القادمة.

وأشاد بالدور الذي تؤديه (أوابك) في تعزيز التعاون العربي في مختلف مجالات الطاقة وضمان التقدم والازدهار لدول وشعوب المنظمة.

وأفاد بأن الاجتماع ال103 للمنظمة يأتي في ظل العديد من التطورات العالمية التي تشهدها صناعة النفط والغاز والتي كان اخرها مؤتمر الاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ المنعقد في مدريد اخيرا.

وذكر أن الاجتماع يعقد في أعقاب لقاءات دولية مهمة مثل الاجتماع الوزاري لمنظمة الدول المصدر للبترول (اوبك) الذي عقد اخيرا في مدينة فيينا وتم فيه الاتفاق على زيادة مستوى الخفض لانتاج النفط بنحو 500 ألف برميل يوميا بداية من يناير المقبل.

عقب انضمام الكويت إلى فئة الأسواق الناشئة

علي الغانم: 3.5 مليار دولار تدفقات متوقعة للسوق الكويتي

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم، لقد كان فجر الخميس 19 ديسمبر 2019 موعد الكويت مع أحد أهم إنجازاتها الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية على الأقل. فقد أعلنت مؤشرات مورغان ستانلي (MSCI) انضمام الكويت إلى فئة الأسواق الناشئة ضمن هذا المؤشر اعتباراً من مايو 2020.

وتابع: انجاز يعزز موقع الكويت على الخارطة العالمية للاستثمار، ويفتح باب بورصة الكويت لاستقبال تدفقات غير نشطه يمكن أن تصل إلى قرابه 3.5 مليار دولار، إضافة إلى مبالغ قد تزيد على ذلك من التدفقات النشطة.

وأضاف: انجاز يعكس انفتاحاً واسعاً في البيئة الاستثمارية لدولة الكويت ويستند إلى إصلاحات كثيرة شهدتها السوق الكويتية بوقت قياسي وبكفاءات وطنية عالية، وارتفعت بها ونتيجة لها ثقة المستثمرين الدوليين عموماً والمستثمرين المؤسساتيين خصوصاً بهذه السوق.

وتذكر: انجاز جاء في إطار الرؤية الاستراتيجية السامية لدولة الكويت كمركز تجاري ومالي واستثماري، فأكد حكمتها وصوابها، وعزز الأمل بالقدرة على جعلها واقعاً ملموساً بإذن الله.

علي الغانم

ورغم أهمية الإنجاز، ورغم التحديات المكثفة التي ارتهن لها، فإن غرفة تجارة وصناعة الكويت كانت تنتظر إعلانه بدرجة عالية من الثقة، لأنها كانت تتابع بإعجاب الجهود الكبيرة والمحترفة التي كانت تبذلها فرق العمل المختلفة، والتي كان لابد من أن تكلل بالنجاح بتوفيق الله وفضله.

ومع أن مسؤولية النهوض بهذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على هيئة أسواق المال، وأن مردود هذا النجاح سيصب من خلال بورصة الكويت، فإن الإنجاز ليس مجرد ترقية للبورصة بل هو انجاز وطني بامتياز ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الكويتي ككل. ولهذا، فإن الغرفة تتوجه بالثناء والتهنئة لكل الجهات التي وقفت وراء النجاح، وفي طليعتها وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال، وبورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة إلى جانب الهيئة العامة للاستثمار، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وبنك الكويت المركزي. كما تتوجه الغرفة بالشكر والتقدير إلى كافة القياديين الذين أشرفوا على هذه المهمة بمراحل مختلفة، وإلى كل الكفاءات التي نهضت بالمسؤولية على أفضل وجه.

وتبقى التهنئة – بعد حمد الله وفضله – إلى صاحب الرؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه.

ليتم من خلالها إنجاز نحو 73.5 مليون عملية

«كي نت»: نقوم حالياً بتشغيل ما يزيد عن 885 جهاز صراف آلي في السوق الكويتي

المتحدثون خلال العمومية

مجلس الإدارة

هشام المنشاوي

- العثمان: عمليات الدفع الإلكتروني بلغت 357.5 مليون عملية بقيمة 19.2 مليار دينار
- العجمي: الشركة حصلت ما يزيد عن مليار دينار للجهات الحكومية خلال العام 2019

عُقدت الجمعية العمومية الخاصة بشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت" بمناسبة إنتهاء السنة المالية لعام 2019، حيث تم إستعراض نتائج الشركة خلالها وتم عمل مؤتمر صحفي لعرض أبرز الإنجازات التي حققتها الشركة خلال العام، كما تم عرض أبرز المشاريع والخدمات الجديدة التي قامت الشركة بطرحها في السوق الكويتي لخدمة العملاء على كافة المستويات بالإضافة الى إستعراض أنشطة الشركة وأبرز الأرقام التي تم تحقيقها لمختلف قنوات الدفع الإلكتروني الخاصة بـ"كي نت".

وبدوره، أكد رئيس مجلس إدارة "كي نت" محمد العثمان على النجاح المبهر الذي حققته الشركة من خلال نمو عدد عمليات الدفع الإلكتروني بنسبة 14% عن العام الماضي والتي بلغ عددها 357.5 مليون عملية بقيمة 19.2 مليار دينار كويتي. كما أشار العثمان أن "كي نت" منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، تسعى بأن تكون الشركة الرائدة في مجال المدفوعات في دولة الكويت على كافة المستويات من حيث جودة الخدمة وتقديمها بطريقة آمنة وسهلة، ومن أجل تحقيق هذه الرؤية تواصل "كي نت" تقديم العديد من النجاحات والتطورات للتميز في خدمة القطاع المصرفي في دولة الكويت، حيث كان هذا العام حافلاً كغيره من الأعوام السابقة بالإنجازات والتطورات التي تؤكد تميز الشركة في توفير أفضل الخدمات لكافة عملائها في أي مكان وفي أي وقت وعلى مدار العام.

ومن أبرز الإنجازات الرقمية خلال عام 2019 قامت "كي نت" بتفعيل و تشغيل ما يزيد عن 70.629 جهاز نقطة بيع بزيادة قدرها 12.16% عن السنة الماضية وبلغ حجم العمليات المنجزة من خلال أجهزة نقاط البيع حوالي 231 مليون عملية بقيمة 9.72 مليار دينار كويتي بزيادة 16% عن السنة الماضية. أما بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي فإن شركة "كي نت" تقوم حالياً بتشغيل ما يزيد عن 885 جهاز صراف آلي في السوق الكويتي ليتم من خلالها إنجاز ما يقارب 73.5 مليون عملية بقيمة 6.89 مليار دينار بنسبة نمو وصلت إلى 2.98% عن العام الماضي.

أما فيما يتعلق بعمليات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت فقد شهد عام 2019 نمواً مبهراً وصل إلى 45.8% مقارنة بالسنة الماضية، والجدير بالذكر أنه وصل عدد التجار مستخدمي بوابة الدفع الإلكتروني إلى 1711، وقد سجلت شركة "كي نت" ما يقارب 53 مليون عملية منجزة خلال هذه القناة بمبلغ 2.6 مليار دينار كويتي، حيث ومن أجل تلبية متطلبات السوق المتزايدة قامت "كي نت" بطرح بوابة الدفع الإلكترونية الجديدة والتي تتميز بالعديد من الخصائص الجديدة والتي من أبرزها خدمة إسترجاع النقود للعميل بشكل جزئي او كلي وخدمة "كي فاست" التي تتيح للمستخدمين سرعة تنفيذ العمليات دون الحاجة الى إدخال رقم البطاقة لإتمام العملية بصورة آمنة وسريعة، هذا بالإضافة الى العديد العديد من الخدمات الأخرى التي توفرها البوابة الجديدة للدفع الإلكتروني عبر الإنترنت.

وأختتم العثمان إنجازات هذه السنة بقرار البنك المركزي رقم (2018/430/44) المؤرخ في 11 يونيو 2019 والخاص بتنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال الخاصة بمزاولي أعمال الدفع الإلكتروني والذي تقدمت بموجبه شركة "كي نت" بطلب قيد كمزاول لنشاط أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية حيث تم منح الشركة الموافقة للقيد في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى بنك الكويت المركزي. ومن ناحية أخرى أكد الرئيس التنفيذي للشركة عبد الله العجمي بأن "كي نت" مستمرة في التنسيق مع البنوك لتوسعة دائرة استخدام خدمات "كي نت" في النشاط المصرفي، حيث قامت الشركة بطرح العديد من الخدمات والحلول الخاصة بالدفع الإلكتروني في السوق الكويتي خلال العام 2019 وكان من أبرزها خدمة نقاط البيع الذكية وخدمة نقاط البيع المرتبطة بالهاتف الذكي وغيرها من الخدمات والأجهزة الجديدة التي تتواكب مع إحتياجات التجار والعملاء. كما أشار العجمي الى الدور الفعال التي تقوم به شركة "كي نت" بالتعاون مع وزارة المالية لخدمة القطاع الحكومي من خلال برنامج "تسديد"، حيث قامت الشركة خلال العام 2019 بتحصيل ما يزيد عن مليار دينار كويتي للجهات الحكومية عبر قنوات الدفع الإلكتروني المختلفة، وكان من أبرز الإنجازات على هذا الصعيد إطلاق خدمة الطابع الفوري للجهات الحكومية من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة نقاط البيع المتكاملة وعبر بوابة الدفع عبر الإنترنت بالإضافة الى إطلاق خدمة الطابع الإلكتروني في سفارات دولة الكويت في الخارج بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة المالية.

كما أشاد العجمي بالدور الكبير الذي يوليه بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية في خدمة القطاع المصرفي في دولة الكويت ودعمها المتواصل من أجل إبراز دور "كي نت" الأمر الذي ينعكس بشكل واضح وجلي على تحقيق المزيد من الإنجازات التي تقوم الشركة بتحقيقها من عام لآخر.

«أو.تي.سي»: تداول 4.6 مليون سهم بقيمة 361.3 الف دينار

شهدت منصة تداولات نظام خارج المنصة المعروف اختصارا ب(او.تي.سي) خلال جلسات الاسبوع المنتهي يوم الخميس الماضي ارتفاعا في قيمة التداولات بتداول 6ر4 مليون سهم بقيمة 3ر361 الف دينار كويتي (نحو 19ر1 مليون دولار أمريكي) تمت عبر 38 صفقة

.وقالت شركة (الموازي دوت كوم) في تقرير لها أمس الاحد ان شاشة الصفقات الفورية سجلت اداء سلبيا اذ بلغ حجم التداولات 4ر642 مليون سهم بقيمة 7ر95 الف دينار (نحو 8ر315 الف دولار) تمت عبر 27 صفقة. واضافت الشركة ان الصفقات الخاصة سجلت اداء ايجابيا خلال الأسبوع إذ بلغت التداولات نحو 9ر3 مليون سهم.

البورصة تواصل جني مكاسب الترقية بمؤشر «إم.إس.سي.أي»

اختتمت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الأحد على تباين، إذ وصل مؤشر السوق الأول إلى مستوى قياسي جديد بالغ 6973.73 نقطة، بنمو 1.51 بالمائة.

وأصدر مؤشر إم إس سي أي قراره النهائي بترقية دولة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة في مؤشراتها، وتوقع وزير التجارة والصناعة تدفق 2.5 مليار دولار على الأقل إلى السوق بعد الترقية، مرجحاً وصول إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة المتوقعة للبورصة الكويت إلى 4 مليارات دولار.

وصعد مؤشر السوق العام 1.11 بالمائة إلى أعلى مستوى على الإطلاق البالغ 6263.72 نقطة، بينما انخفض السوق الرئيسي 0.08 بالمائة عند النقطة 4856.95، عن مستويات الخميس الماضي. وتراجعت التداولات، إذ انخفضت السيولة إلى 52.85 مليون دينار، مقابل 57.07 مليون دينار، كما تراجعت الكميات عند 164.23 مليون سهم، علماً بأنها كانت تبلغ 179.51 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وشهدت التعاملات ارتفاع 7 قطاعات أبرزها البنوك بنسبة 1.33 بالمائة، فيما تراجعت 3 قطاعات تقدمها الخدمات الاستهلاكية بـ0.64 بالمائة. وتصدر سهم الراي القائمة الخضراء بـ11.44 بالمائة، فيما جاء فيوتشر كيد على رأس التراجعات بـ10 بالمائة. وحول أنشط التداولات، تصدر أهلي متحد المرتفع 2.27 بالمائة الكميات عند 16.91 مليون سهم، فيما جاء بيتك على رأس السيولة بـ9.91 مليون دينار، بنمو 1.25 بالمائة.

«التجارة» تصدر 1478 ترخيصاً للشركات في نوفمبر

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إصدار 1478 ترخيصاً للشركات عبر مركز الكويت للأعمال خلال شهر نوفمبر الماضي.

وحسب بيان للوزارة أمس الأحد، تنوعت التراخيص بين 1394 ترخيصاً لشركات الأشخاص، و23 ترخيصاً للشركات الحرة المتناهية الصغر، و61 ترخيصاً للمركبات المتنقلة.

وأشار البيان إلى أن النافذة الواحدة تلقت 4088 طلبا لتأسيس شركات الأشخاص، اعتمدت منها 2755، مبينة أنه تم تأسيس 921 شركة، وجار تأسيس 1681 أخرى.

وتلقت النافذة الواحدة 2121 طلباً لترخيص شركات الأشخاص، أصدرت منها 1394 ترخيصاً، وهناك 646 قيد الإصدار.

وكشفت الوزارة أنها تلقت 144 طلبا لتأسيس الشركات الحرة المتناهية الصغر، اعتمد منها 78 طلبا، موضحة أنه تم الانتهاء من تأسيس 26 شركة، وجاري تأسيس 51 شركة من الطلبات، في حين تلقت 31 طلباً لترخيص الشركات الحرة المتناهية الصغر أصدرت منها 23 طلباً، وجاري إصدار 8 طلباً.